الأزمة الليبية وإشكالية الهوية الوطنية
قراءة في السياقات والتداعيات .

د . مصطفى أبو القاسم دبوب

ملخص:

شكّلت جدلية الهوية الوطنية واعتلالاتها أحد أهم القضايا الأكثر صعوبة وحضورا، حيث ألقت بحمولتها الزائدة على الأزمة الليبية، بكل تجلياتها، وما تحمله من ثقل الماضي وأخطاء الأسلاف والتراكمات العميقة، ومن ثم تشرذم وصعود لهويات فرعية؛ تذكيها وتبرزها الصراعات والانتكاسات، تهدد في معظمها الوحدة الوطنية، وتعالج إشكالية الدراسة عمق أزمة الهوية وإشكالياتها، ودورها في الصراعات والأزمات التي تعيشها ليبيا، والتي تعود أهم أسبابها إلى غياب الهوية الوطنية الجامعة، التي تعتبر أبرز التحديات أمام بناء الدولة الليبية الحديثة واستمراريتها، كما تعيق عملية النهوض والتطور، خاصة عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، التي حملت معها الكثير من الإكراهات التي تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي .

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية. الأزمة الليبية. التداعيات.

The dialectic of national identity and its ills constituted one of the most important, difficult and present issues, as it cast an excessive burden on the Libyan crisis, with all its manifestations and the weight it carries of the past, ancestral mistakes and deep accumulations, and then fragmentation and the rise of sub–identities fueled and highlighted by conflicts and setbacks, most of which threaten national unity and address The problem of the study is the depth of the identity crisis and its problems, and its role in the conflicts and crises that Libya is experiencing, the most important reasons for which are due to the absence of a comprehensive national identity, which is considered the most prominent challenges to building the modern Libyan state and its continuity. It also hinders the process of advancement and development, especially after the outbreak of the Arab Spring revolutions, which It carried with it many constraints that threatened political, .social and cultural stability

Keywords : national identity. Libyan crisis. Repercussions .

أهمية الدراسة:

تقدم الدراسة مقاربة أولية حول مسألة الهوية الوطنية الحاضنة للهويات الفرعية، والضابطة لتراتبيتها، من خلال التعريج على سياقاتها، وأبرز محطاتها التاريخية، ومرتكزاتها الأساسية، وانكفائها، وتوزع الولاءات الفرعية، وتداخلها في إطار الدولة الليبية التي تعاني من صراعات حادة؛ تسببت في شروخ غائرة في اللُّحمة الاجتماعية..

الإشكالية:

تبرز إشكالية الدراسة في الآتي:

- ماهية أزمة الهوية وأبرز تجلياتها ونشأتها في ليبيا؟

- ما هو تأثير أزمة الهوية على الاستقرار في ليبيا؟

- ما تداعيات أزمة الهوية الوطنية على الوحدة الوطنية في ليبيا؟

الفرضية:

ارتبطت أزمة الهوية الوطنية في ليبيا بأزمة بنائية تاريخية، نتيجة نشأة الدولة وما رافقها من تحديات جسام، حيث أن الأزمة لم تكن أسبابها آنية، بل كانت كامنة في المجتمع الليبي، ولم يتوطد مفهوم المواطنة في عقل ووجدان المواطن الليبي؛ ما كان له تداعيات على الاستقرار السياسي في ليبيا، كما يعتبر تدني وضعف مستوى الوعي بالهوية الوطنية؛ أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الهوية الوطنية، ومكوناتها ونشأتها في سياق معرفي.

- إلقاء الضوء على أزمة الهوية التي تعاني منها الدولة الليبية في سياق تاريخي.

- التعرف على مخاطر وتداعيات أزمة الهوية على النسيج الاجتماعي، وعلى بناء الدولة الليبية.

- الوصول إلى توجهات عملية على شكل توصيات لمعالجة هذه الأزمة.

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة الموضوع والجوانب التي يشتمل عليها الاعتماد على العديد من المناهج العلمية وهي : استخدمت الدراسة عدة مناهج علمية كالمنهج التاريخي الذي تم الاستعانة به في عملية تسجيل الوقائع والأحداث، من خلال نشأة أزمة الهوية في

سياقها التاريخي ودور التحولات والمتغيرات السياسية التي مرت بها الدولة الليبية، بالإضافة إلى الجذور التاريخية لأزمة الهوية الوطنية في ليبيا. كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لتحليل الوضع القائم، ولتحديد العلاقة بين المتغيرات

هيكل الدراسة:

في ضوء ما تقدم ارتأينا تقسيم الدراسة من الناحية الهيكلية إلى مقدمة، وثلاثة فصول رئيسة، وخاتمة.

الفصل الأول: الهوية الوطنية في ليبيا (الإطار النظري للدراسة).

الفصل الثاني: الأزمة الليبية وديناميات تفاقم أزمة الهوية الوطنية.

الفصل الثالث: أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار في ليبيا.

المقدمة:

الهوية الوطنية هي الوعاء الذي تذوب فيه جميع الهويات الفرعية، وتتمثل بمؤسسة الدولة التي تعتمد على دستور يحقق للجميع غاياتهم، حيث يتمتع أفراد المجتمع بالحقوق ، ويؤدون في نفس الوقت ما عليهم من واجبات؛ ما يؤدي إلى قوة الهوية الوطنية، وضعف وتفتت الهويات الفرعية، وقلة فاعليتها في المجتمع، وبالعكس فتنامي قوة الهويات الفرعية؛ يؤدي إلى التنافس والصراع فيما بينها، فالدولة معنيةٌ في ضبط إيقاع نمو الهويات الفرعية، وهرمية تراتبيتها، وتعظيم الاستفادة من النسج والتماسك الأفقي؛ لتصبح هويات روحية، و اجتماعية، وثقافية؛ داعمة للهوية الوطنية الجامعة ، فلا تناقض بينها جميعاً وبين الهوية الوطنية، ومن ثم احترامها وتنميتها، ضمن الهوية الوطنية؛ لتصبح مصدراً للإثراء الاجتماعي، والثقافي، واللغوي ؛المعزز لقوة الوطن . بالتالي فالهوية الوطنية هي أهم تجلّيات الدولة الوطنية الحديثة، التي تذوب فيها كل الفوارق والتباينات، ويعد مفهوم الهوية الوطنية من المفاهيم المركزية، التي تسجل حضورها الدائم وقت الأزمات والنزاعات الوطنية، فهي من أكثر المفاهيم تغلغلاً في عمق الحياة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية. ويبرز سؤال الهوية الوطنية في أي بلد حين يمر بأزمة وطنية حادة، يفقد معها إمكانية الوصول إلى حلول سليمة وعميقة لتجاوز الأزمة. في ضوء ذلك يأتي سؤال الهوية الوطنية في الحالة الليبية. فإشكالية الهوية الوطنية في المجتمع الليبي ليست آنية، أو وليدة الفترة الراهنة، بل تراكمت على مدار عقود خلال تاريخها من تفاعلات وإرهاصات؛ انعكست سلباً على الهوية الوطنية، إلا أن ما أنتجته أحداث فبراير 2011 ، وما بعدها من أزمات

وانكسارات، وانقسامات كبيرة، هيمنت الولاءات الاجتماعية الضيقة على مكونات المجتمع الليبي، ما أدى إلى بروز أزمة الهوية التي كانت كامنة، ويكون طبيعيا أن ينتج هذا الوضع حالة من اللا توافق، بلغت حدا كبيرا لدرجة أصبح الخوف على مستقبل البلد هاجسا قائما لا يمكن تجاهله، ما ينذر بمزيد من تدهور الأوضاع، ويهدد استمراريتها وبقائها .

الفصل الأول: الهوية الوطنية في ليبيا.

شكلت الهوية الوطنية أهم تجلٍّ لمفهوم الدولة الوطنية الحديثة، وتتناول الدراسة مفهوم الهوية الوطنية في ليبيا، التي انكفأت وكادت أن ترحل، فلاذت وتوزعت الولاءات بين الهويات الفرعية، التي تعاظمت وازدادت قوة بصراعها، وحروبها مع الهويات الفرعية الأخرى .

أولاً – مفهوم الهُوية.

الهوية (Identita)هي السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات، وتشخيص للذات وتميزها عن غيرها، فهي نوع من التمايز للأشخاص، وخصوصية ثقافية تميز أمة عن أخرى، ووحدة العناصر المادية والنفسية المتكاملة، التي تجعل الشخص يمتاز عمن سواه ويشعر بوحدته الذاتية. فالهوية الوطنية هي مجموعة القواسم المعنوية والحسية المشتركة بين مواطني دولة ما. هذه القواسم المشتركة تنتقل عبر الزمن بين الأفراد، وتشكل النسيج الذي يربط الهوية الفردية بالهوية الجماعية والوطنية (1). فهي علاقة تكاملية بين الأفراد، تعطيهم شعور الارتباط الواحد، متجاوزة كافة الولاءات الجهوية والطبقية، وغيرها من الانتماءات (2) .

تتبلور الهوية من واقع الانتماء للجماعة التي ينتمي أفرادها عبر جوامع مشتركة في فضاء جيبوليتكي جامع (الدولة) يتغذى هذا الانتماء برمزية الدولة، والمواطنة الفاعلة غير المنقوصة تقوم ضمن هوية جامعة واحدة(3)، ومن ثم فإن الجنسية هي المظهر القانوني للمواطنة، وحرمان أي شخص من جنسيته استنادا إلى سياسات تمييزية يعتبر من انتهاكات لحقوق الإنسان، وحرمانه من الانتماء لوطنه ومجتمعه، وهو ما يقوّض من الناحية البنيوية أسس العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن(4) . .

– الهوية الوطنية وإكراهات الهويات الفرعية .

الهويات الفرعية هي جزء من منظومة الحقوق الأساسية للجماعات، وهي أحد مصادر قوة الدولة والمجتمع، فالتنوع الثقافي هو قوة مضافة للدولة، حينما نستطيع

وضع الخطوط الرفيعة والفاصلة بين الهوية الوطنية الجامعة، والهويات الفرعية؛ بمعنى أن تكون هناك قدرة وإرادة على تضمين الهويات الفرعية تحت قيم الهوية المركزية التي تسموا على الكل .

مصطلح الهويات الفرعية يطلق على الهويات المجتمعية غير المعتمَدة رسمياً كهوية عامة للدولة، وتكاد لا تخلو دولة من وجود هوياتي، فالهوية العامة للدولة هي نتاج المشترك الوطني (مواطنة، مشاركة، قوانين، مصالح)، استناداً إلى مفهوم دولة (الأمّة- المواطنة). فالدولة القادرة على صنع أمّة (الدولة) هي الدولة القادرة على صنع للهوية الوطنية؛ لتصبح الهويات الفرعية: العرقية والمذهبية، والقبلية، هويات اجتماعية، وثقافية؛ داعمة للهوية الوطنية الجامعة ، فلا تناقض بينها جميعاً وبين الهوية الوطنية المركزية . فاحتواء الهويات الفرعية من خلال تنميتها، وتطويرها وتصفيف تراتبيتها ضمن الهوية الوطنية؛ كفيلٌ بأن لا تتحول تلك الهويات إلى هويات قاتلة، بل على العكس تصبح مصدراً للإثراء الاجتماعي، والثقافي، واللغوي؛ المعزز لقوة الوطن ومنعته ورفعته وبقائه، وأحد وسائل القوة الناعمة للدولة. وهذا بلا شك يتطلب من النخب الفكرية والسياسية، ومؤسسات الدولة، ابتداع الأفكار والسبل العمليَّة؛ لدمج الهويات الفرعية، وتسطيحها تحت عباءة الهوية الوطنية الجامعة؛ مع احتفاظ كل هوية فرعية بخصوصيتها، وتطلعاتها، وتمايزها المشروع، الذي يكفله لها القانون(5) .

- التنوع الإثني والعرقي.

تتميز المجتمعات عادة بالتعدد الإثني، والقبلي، والطائفي، وتمثل فسيفساء متنوعة، تتسع وتضيق معها مساحة الاختلافات والتسامح بين فئة وأخرى، إلا أن مساحة التسامح والتعايش الاجتماعي، وعدم إلغاء الآخر يكون صمام أمان للمحافظة على الوحدة الوطنية. فالتعدد الثقافي بين مكونات المجتمع يمكن استثماره ليكون عنصر غنى، وإبداع ثقافي، وروحي، واجتماعي؛ إذا ما توحدت في إطار وحدة وهوية وطنية جامعة، إلا أن خطر هذه المكونات الاجتماعية والإثنية يكمن في مراحل بناء الدولة والمراحل الانتقالية،التي عادة ما يتم استغلالها، حيث تكون فيه الدولة ضعيفة والهوية الوطنية منقسمة على ذاتها، من هنا فإنها عادة ما تسعى إلى إعادة تعريف نفسها، وتوكيد هويتها الفرعية، وتحقيق مصالحها أهدافها، ويكون ذلك على حساب الهوية الوطنية المشتركة(6)، وهو ما يؤدي إلى تشظيات كبيرة في الهوية المركزية؛ لأنها تخاطر بالانقسام، والانفصال، والمناداة بالاستقلال، فكلما ضعفت الهوية الوطنية قويت الهويات الفرعية، وينسى الناس أنهم مواطنون يعيشون في وطن واحد، خاصة

عندما تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى نظام المحاصصات الاجتماعية والإثنية، التي لا تنمي شعوراً حقيقياً بالمواطنة لدى مواطنيها . كونها قائمة على أبنية هشة لا تحتمل الهزات الاجتماعية، وسرعان ما تنهار؛ لأنها لم تنجح في بناء هويات وطنية جامعة ؛ قادرة على الاحتفاء بتنوع الهويات الفرعية من جهة، وفي صهرها في هوية وطنية جامعة من جهة أخرى، تتقدم على كل الاختلافات العرقية والدينية وغيرها(7) . ولكي تكتسب الهوية الوطنية القبول والاحترام، وجمع الهويات الفرعية المتنوعة دون طمسها، بل الحفاظ عليها وانتمائها للهوية الوطنية الأم؛ لا بد لها أن تؤمن بمبدأ المواطنة والمساواة والعدالة، بين أبناء الوطن الواحد، ولا تعمد إلى قمع الهويات الفرعية أو طمسها، أو إلغائها، ويكون لها اليد العليا دستورياً وتنفيذياً تجاه الهويات الفرعية، وتمثل تلك الهوية وطناً ذي سيادة وكرامة .

ثانياً: الأزمة الليبية وإشكالية الهوية الوطنية.

ترتبط أزمة الهوية الوطنية عادة بإشكالية عدم تحقيق الاندماج الوطني بين مكونات المجتمع الواحد، فاختيار الهوية أحياناً يتبعه محاولة إقصاء للهويات الفرعية، واستبعادها من مجريات الحياة العامة، ما يدفع بتلك الهويات إلى التقوقع، أو التمرد والعصيان، ومن ثم يفقدون الانتماء والولاء لهذه الدولة أو هويتها، وقد واجهت الدولة الليبية عقب انهيار نظام القذافي العديد من الأزمات، المهدّدة للاستقرار السياسي، والاجتماعي، والأمني في ليبيا، وغياب شبه كامل لمؤسسات الدولة، وانفلات أمني؛ ما أدى إلى انتشار المجموعات المسلحة التي هددت السلم والتماسك الاجتماعي . من هنا برزت العديد من التساؤلات حول الهوية الوطنية الجامعة، وآليات بناء الدولة الليبية الحديثة.

- تبلور أزمة الهوية الوطنية في ليبيا.

إن قضية الهوية والانتماء الوطني تعتبر التحدي الأكبر في الوقت الراهن، ومن المهم جدا تتبع سياقات ومراحلها في ليبيا، ودراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لليبيا، قبل البدء بدراسة الواقع السياسي والعسكري الحالي، وضرورة التعمق بتحليل البُنى الذهنية والتركيبة الاجتماعية؛ للتعرف على جذور ومراحل نشأة الهوية الوطنية، وأزمة الهوية في ليبيا .

فقد مرت ليبيا عبر تاريخها بتحولات كبيرة، ومنعطفات هامة كان لها تأثير مباشر في رسم ملامح ليبيا الحديثة، ارتبطت خلال فترات بما يحدث في محيطها الإقليمي الذي كان يتشكل من مجتمعات قبلية وأثنية، فقد أثرت تلك التركيبة في المجتمع

الليبي وعلى مجمل الحياة السياسية (8).

استخدم اسم ليبيا منذ القدم خلال العهد الإغريقي والروماني، إلا أن الملامح الرئيسة للشخصية الليبية بدأت تتبلور بعد الفتح الإسلامي لليبيا، الذي يعتبر المنعطف الأبرز في تاريخ البلاد السياسي، منذ أن بدأ العرب يهاجرون إليها ويقيمون فيها، الأمر الذي ساعد على تعريب المجتمع الليبي، وانتشار الإسلام فيه(9)، ومع السيطرة العثمانية في 1554– 1911 على ليبيا بوحداتها الجغرافية والتاريخية الثلاثة (برقة، فزان، طرابلس)؛ عانت البلاد خلالها من الفوضى والفقر والذل الكثير . تخلل الفترة العثمانية العديد من الثورات والانتفاضات، ومحاولات الاستقلال عن الدولة العثمانية منها ما قام بها احمد باشا القرامانلي 1714– 1835. في العهد العثماني الثاني تم إدخال جملة من الإصلاحات في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، حاول الاتحاديون في نهاية الدولة العثمانية من خلال قومية معينة طمس قوميات أخرى، وتأسيس نظام مبني على العنصرية قائم على أساس اضطهاد القومية «التركية» لبقية القوميات، ومن ثم ترك البلاد للفقر، والجهل والمرض والاستبداد بالسلطة، إلا أن حركة التحديث والإصلاح العثماني في البلاد عقب استرجاع السلطة من العائلة القرمانلية 1835(10) أدت إلى ظهور طبقة جديدة من النشطاء الليبيين المنخرطين في المشروع التحديثي العثماني الجديد من خريجي المدارس الرشدية الحديثة، حيث أنشأ شبان طرابلس جمعيات سياسية، وعلمية منها «جمعية فوائد ونصائح خيرية» في طرابلس عام 1882، والتي كانت ضمن أهدافها، ولأول مرة في تاريخ ليبيا ذكر حدود الوطن كوحدة سياسية، إلا أنه سرعان ما تم حضرها عندما شعر العثمانيون بخطرها عليهم(11) .

لقد كان لتلك الإصلاحات دور في تنامي الأفكار الوطنية، وتبلور «هوية حديثة» للحياة السياسية الجديدة في ظل الدستور والبرلمان للشباب الليبي، وتكوين بيروقراطية حكومية حديثة تتعامل مع الرعية كأفراد وليس كجماعات؛ ما أضعف دور الزعامات المحلية (القبلية)(12) .

قبل الاستعمار الإيطالي كان في ليبيا ثلاث قوى رئيسة تتزعم المشهد داخل البلاد : زعامات قبلية تعيش حياة رعوية بالدواخل، وزعامات دينية نشأت وسط القبائل، و زعامات حضرية مدنية ارتبطت بالباب العالي، حيث نشطت مع الإصلاحات العثمانية وخضعت لها(13) .

في 1912عقدت إيطاليا وتركيا مفاوضات في (لوزان) بسويسرا؛ تعهدت بموجبها تركيا بسحب قواتها من ليبيا ووضعها تحت السيادة الإيطالية. حاولت إيطاليا ممارسة سياسة استيطانية ؛الهدف منها جعل ليبيا إيطالية، ومن ثم عملت على إغلاق الزوايا

والكتاتيب، وتم فتح باب التجنيس الإيطالي .

برزت القبيلة كرابطة سيسيولوجية دينية، وكعامل وحّد حركة الجهاد والمقاومة ضد إيطاليا، فقد امتزجت القبيلة مع الحركة الدينية «السنوسية» ليشكلا معاً رابطة «الأخوة الدينية» لتصبح فيما بعد هوية مشتركة تحت مسمى « الأخوة الوطنية»(14) . وقد شكلت التجربة الاستعمارية ملامح الاستقلال، فقد أفضت أعمال الإبادة الجماعية تحت الحكم الإيطالي، خلال الفترة من 1929–1934 إلى مقتل الآلاف من الليبيين، كما تعرض ما يقارب من 60,000 شخص للنفي خلال الفترة 1911– 1934. لذا فقد كوّنت تلك التجربة ملامح النزعة الوطنية الليبية، وتصوراتهم لهويتهم الوطنية(15) ، خلال الفترة من 1942– 1951 تشكلت العديد من التنظيمات السياسية؛ هدفها الاستقلال وبناء الدولة الوطنية، والحرية والهوية الوطنية والقومية(16) .

بعد الاستقلال فشلت المحاولات العديدة لتطوير هوية ليبية جامعة؛ على الرغم من حجم التجانس الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، بسبب انصراف قادة البلاد إلى محاولة تدبير سبل الحياة للناس، في بلاد كانت تئن تحت وطأة الفقر والمرض، وسنوات من الحروب والمعاناة في مواجهة الاستعمار الإيطالي، وهجرة العديد من سكانها شرقا وغربا، وسط ذلك الوضع المتردي غابت أهم المفردات الوطنية الأساسية، التي تحقق قيام المجتمع على أسس الهوية الجامعة لأبناء المجتمع الواحد، على الرغم ما مثلته مرحلة الجهاد الليبي ضد الاستعمار الإيطالي(17) من فترات وعي وطنية، عندما تسامى الليبيون على تناقضاتهم، وخلافاتهم، وجعلوا القضية الليبية (الدولة . الوطن) هدفهم ، والتفوا حول القيادات الجديدة. لقد اتحد الليبيون في كل أنحاء البلاد على مقاومة المستعمر، تبلورت خلالها الهوية الليبية التي كانت مضطربة، وتعاني من معضلات عدة، إلا أنه عقب الاستقلال بقيت الهوية الوطنية تتحرك عبر متاهات الأحداث(18) .

إبان ترؤس السيد عبد الحميد البكوش لرئاسة الوزراء في الفترة الملكية؛ أعلن عن مشروع وطني متعلق بالمجتمع الليبي كمجتمع له خصائصه التاريخية والجغرافية. أسماه «الشخصية الليبية» بأبعادها الدينية، والقومية، والجغرافية المختلفة. انطلقت ضده عاصفة من المعارضة العنيفة، ووجّهت له تهمة الخيانة. وهو المشروع الذي كان سببا في الإطاحة به من منصبه في ذروة حُمّى القومية العربية، وبنهاية الحقبة الملكية في ليبيا لم تنجح الدولة الليبية في جمع الليبيين تحت هوية جامعة .

عقب 1969(19) .. ومع وصول القذافي للحكم في ليبيا بدأ العمل على تجسيد الهوية العربية الليبية، كانت الأصوات تنطلق من ليبيا أكثر ارتفاعاً تدعو لعقيدة الوحدة

العربية، إلا أنه خلال سنوات حكمه كان متذبذبا بين هويات عدة، فمن الهوية العربية، إلى الهوية الإفريقية، والاشتراكية، ثم الهوية الأممية العالمية، وفي هذا الزخم الهوياتي تقوقع الليبيين في هويات فرعية استندت للمناطق أو القبائل. خلال 42 سنة لم تحض ليبيا بعقد اجتماعي حقيقي؛ يُجذّر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مفهوم الدولة الحديثة في البلاد، ولم يتم إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، كالمؤسسات السياسية (البرلمان والأحزاب)، كما لم تشهد خلال فترة القذافي حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقاً (20)، كما ألغى القذافي اسم ليبيا، وغير راية الهوية (العلم)، ونشيد دولة الاستقلال. لقد ساهمت سياسة القذافي في تفاقم أزمة الهوية الوطنية الليبية، بسبب السياسات القمعية التي انتهجها، إلا أنها سرعان ما انفجرت واستعادت الضغائن القديمة حيويتها من جديد، بعد أن استيقظت وأصبحت واقعا. داخل الأقاليم استعادت القبائل عافية التعصب، وبدأت حمى إقصاء الآخر... شكلت ثورة فبراير تحدياً حقيقياً أمام خريطة الولاءات الاجتماعية، والجهوية، والأيديولوجية، في المجتمع الليبي، والتي سرعان ما برزت عقب حسم الصراع مع القذافي، وظهرت التناقضات القبلية والجهوية والفكرية بكافة مشاربها؛ لتعكس انعدام الرؤية حول النظام الجديد، وشكل الدولة المستقبلية في ليبيا(21) .

ثالثاً: تحديات الهوية الوطنية.

- الصراع والتحدي السياسي : ظهرت العديد من التهديدات والتحديات من بعض الفواعل السياسية الفاعلة في المشهد السياسي، وأصبح المجتمع الليبي أمام مراحل انتقالية لم يألفها من قبل: كالانفلات الأمني، والسياسي، والفكري؛ ما أنتج حالة من الفوضى جراء الصراعات المتتالية(22)، التي عملت على تهشيم الروابط الاجتماعية والوطنية لمكونات المجتمع الليبي، وجعل الأفراد يفكرون في مصالحهم الشخصية؛ بعيداً عن المصالح الوطنية، أي أن كل واحد منهم يمتلك هويته الخاصة به، ولا تربطهم هوية وطنية واحدة، وكل ذلك بفعل تلك التيارات والأحزاب، والتكتلات السياسية، وحالة الفوضى، وهدم مؤسسات الدولة؛ ما أدى إلى جعل تلك القوى تطوير ميليشيات مسلحة خاصة بها؛ لتحقيق مكاسب سياسية معينة .

- التحدي الاجتماعي .

تمثل أزمة الهوية الوطنية مشكلة أساسية في اجتماع الليبيين، فمنذ بداية الأزمة الليبية طُرح سؤال الهوية نفسه، فالوضع في ليبيا حول(23) مسألة الهوية الوطنية هو أكثر تعقيداً من غيره، نتيجة تباين واختلاف مجموعات اجتماعية قبلية وأثنية

وعرقية، وانتماءاتها الجهوية، حيث إن هذه الجماعات لم تندمج بهوية وطنية واحدة، وهذا الوضع هو الذي يجعل البلاد أكثر تعقيداً والذي ينعكس سلبياً على صعيد إعطاء هوية وطنية واحدة؛ تعلوا فوق كل الانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة(24) .

الفصل الثاني: الأزمة الليبية وديناميات تفاقم أزمة الهوية الوطنية.

شهد المجتمع الليبي تحولات سياسية واجتماعية كبيرة، بفعل المستجدة المتلاحقة، والدور السلبي للاستقطاب المتزايد القائم على أسس قبلية، وسياسية، وفكرية، واجتماعية وخارجية، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، توزعت خلالها الولاءات بين هويات فرعية نازعت الهوية الجامعة، وأعاقت ظهورها وسيادتها على غيرها من الهويات.

أولاً: تفاقم أزمة الهوية الوطنية في ليبيا.

شهدت الساحة الليبية أزمات سياسية واجتماعية، وقيمية، واقتصادية نتج عنها شرخ اجتماعي بين مكونات الشعب الليبي، إلا أن أزمة الهوية الوطنية الجامعة التي يغذيها إرث الماضي المستغل حاضراً كانت الأبرز حضوراً؛ فالافتقار للهوية الوطنية الجامعة يعطي للجماعات الأثنية والهويات الفرعية الشعور بالتحول إلى أقلية ثقافية، ويجعل من ردود أفعالها ردود أفعال الأقلية الحريصة على هويتها المهددة، والطامحة إلى تأكيدها على الصعيد الثقافي نظرا لعجزها على الصعيد السياسي، من هنا فلا يمكن تحقيق الهوية الوطنية، إلا إذا وجدت ثقافة قابلة لأن تكون قاعدة لإجماع عقلي(25) . فثقافة البدونة التي سادت خلال أربعة عقود؛ كانت لها أثاراً وخيمة على الاندماج الاجتماعي، وأدت إلى تفاقم أزمة الهوية، فقد اعتمدت الارتكاز على القبيلة من خلال تشجيع الطقوس الريفية والبدوية، كما لعبت بورقة الخلافات بين القبائل، وشراء الولاءات القبلية. هذه السياسة أدت إلى ظهور سياسة التمايز المناطقي بين المدن الليبية؛ ما أثر على التركيبة الاجتماعية في ليبيا، ولم تنجح الدولة في جمع الليبيين تحت هوية وطنية واحدة، بسبب التباين، والتمايز القبلي، والعصبية بين الأقاليم، خاصة وأن الدولة الليبية سارت في غير طريق دولة المواطنة. عقب انهيار النظام 2011 ظهرت أزمة الهوية، التي كانت كامنة فيما سبق (26). وساهمت في تدهور الأوضاع، ويمكن القول أنه بمجرد انهيار الدولة الليبية، وسقوط النظام فُتحت صفحة جديدة في الواقع الليبي. فقد ظهرت جماعات مسلحة مستمدة قوتها من طبيعة المجتمع الليبي، وانتشرت هذه المجموعات بشكل سريع، كما أصبح لهذه المكونات المسلحة علاقات عمل مع أطراف دولية وإقليمية عدة، وبدأت الهويات الفرعية داخل المجتمع تظهر، وتتمدد بشكل كبير، وذهبت بعيدا في مطالبها الفئوية والهوياتية على حساب الهوية

الجامعة (27) . أصبحت ليبيا في عمقها الاجتماعي ومكوناتها الهوياتية متوجِّسَة، وتشعر بالتهديد على كيانها الاجتماعي الجديد في قلب الوضع الجديد، وفي غياب الهوية الجامعة لجأت بعض القبائل إلى الأسوأ للحفاظ على كياناتها القبلية؛ عبر ممارسات تشكل خطرا داهما على الهوية الوطنية الليبية الجامعة. ففي الجنوب الليبي لجأت بعض المكونات إلى امتداداتهم القبلية باستدعائها من دول الجوار؛ كتشاد والنيجر، ومالي ، وجنوب صحراء الجزائر؛ لدعم وجودها الديموغرافي الذي يقوي بعدهم الهوياتي، كما لجأت بعض المكونات الأخرى إلى امتداداتهم القبلية عبر الدول المغاربية؛ للاستعانة بها ثقافيا، وفي إقرار مناهجها في ليبيا . كما لجأت بعض مكونات الشرق من مناصري الحكم الفيدرالي إلى التهديد باستدعاء أبناء عمومتهم المتوطنين في مصر إلى ليبيا؛ لمناصرة دعاة الحكم الفيدرالي، وليس هناك ما هو أشد خطرا، وأوقع تأثيرا على وحدة وتماسك الهوية الجامعة للشعب الليبي من هذا اللجوء إلى الامتدادات الهوياتية الفرعية الخارجية؛ ذات الطبيعة العرقية، والاثنية، والقبلية؛ لتقوية برنامج سياسي ارتبط بالمكون الهوياتي الفرعي، وأصبح جزءا لا يتجزأ من عناصره ومكوناته، لا بل ومن صيرورته أيضا(28) .

ثانياً: الأزمة الليبية.

ليبيا لم تكن استثناء من تسونامي التغيير الذي اجتاح المنطقة العربية عقب 2011، إلا أنها دخلت في أزمة سياسية وأمنية معقدة جدا، وحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار والفوضى الكبيرة، التي عمت كافة أرجاء البلاد، مع فشل تام في حسن إدارة الدولة من طرف قادتها خلال المراحل الانتقالية المتتالية، ومع التطورات اللاحقة ازدادت حدة الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار التشكيلات المسلحة؛ في ظل حالة الانفلات الأمني وضعف الأجهزة والمؤسسات الأمنية، فبسقوط النظام تهاوت الدولة بكل أجهزتها (29). ما أدى إلى زيادة تعقد الأزمة وتصدُّع الوحدة الوطنية، وانقسام مؤسسات البلاد، في ظل عدم قدرة الحكومات الليبية على توفير آليات عملية للتعامل مع الأزمة، التي صارت على مستوى معقد جداً، ومع استمرار الاضطراب والانفلات الأمني تحولت الساحة الليبية إلى مصدر جذب لموجات متتالية من المرتزقة.؛ توجت هذه العوامل بالطموحات الشخصية، وتطلعات بعض الرموز والقادة المحليين نحو السلطة؛ لتتضافر معاً وتحول دون التوصل إلى توافقات، أو صيغ سياسية مقبولة؛ تلبي مصالح مختلف القوى والمكونات دون تهميش أياً منها. ومع اندماج الجهات الخارجية حول أطراف الصراع الرئيسيين أصبح الصراع دوليًا بامتياز، فقد جذب دولاً أخرى، رأوا فيها فرصة مفيدة لمصالحهم الاقتصادية

والأمنية والإقليمية، مع استمرار هذه الديناميكية، واستمرار تدهور الأوضاع في ليبيا وتفاقمها(30) . لم يكن لينجح الانتقال الديمقراطي وسط تلك التعقيدات، التي شكلت بيئة غير مواتية، فقدت أي تحرك سياسي، كالانتخابات مثلاً فقدت جدواها وحيادها؛ فضلاً عن تعارض حسابات المواقف الإقليمية والخارجية بين تأييد ومعارضة، في أي صيغة سياسية، بل كانت ستؤدي إلى مزيد من الفوضى، أو على الأقل مؤسسات لا تتمتع بالشرعية التي تتطلب رضا مجتمعي. بالإضافة إلى ذلك كانت السيطرة الفعلية على الأرض موزعة بين مراكز قوى متعددة؛ الأمر الذي كان يعني وجود صعوبة تصل حد الاستحالة لتدشين أي عملية سياسية، دون تأثير القوى السياسية والمجموعات المسلحة، ما زاد من تعقد واستعصاء الواقع الليبي، على إثر ذلك تعثرت كافة مبادرات المسار السياسي(31)، ومرَدُّ استعصاء المشهد الليبي عن الحل نوجز بعض الأسباب الرئيسة التي ساهمت في إرباك مراحل الانتقال السياسي :

•ضعف التجربة السياسية لدى الليبيين، خلال حقبة القذافي 42 سنة لم تحض ليبيا بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة، ويؤدي إلى نجاح مفهوم الدولة الحديثة في البلاد ، كما لم يتم إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا، كالمؤسسات السياسية (البرلمان والأحزاب)؛ وترتب على ذلك أن ليبيا لم تشهد خلال فترة القذافي حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقاً؛ باستثناء فترة قصيرة من العهد الملكي(32)

•افتقرت حركة الاحتجاج الليبية منذ البداية إلى مؤسسات مجتمع مدني، وحركة أحزاب سياسية ناضجة تتبناها وترعاها، وفي ظل عدم وجود مثل تلك المؤسسات على الساحة الليبية، وعدم مشروعيتها؛ فاقم من الأزمة الليبية.

•منذ بداية 17 فبراير فُرض عليها التحول السريع عن المسار السلمي إلى عسكرة الاحتجاجات؛ لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين (النظام والمعارضة).

•تعمد أطراف النزاع في فترة لاحقة من الصراع، وبعد سقوط النظام إلى الاستعانة بأطراف خارجية، في سعي كل طرف لحسم الصراع لصالحه؛ ما سبب في تزايد مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة(33)، حيث أظهر التقرير السنوي الذي أعده فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المعنية بليبيا في مجلس الأمن الدولي، الصادر في 10 ديسمبر 2015؛ أن أطراف النزاع تلقوا أسلحة ومعدات عسكرية، ودعما تقنيا، ومقاتلين غير ليبيين، مشيرا إلى قيام دولاً بتقديم أسلحة بصورة منتظمة، وأحيانا شديدة الوضوح لطرفي النزاع .

•سيطرة الدولة الريعية على النشاط الاقتصادي، وأصبح المواطن معتمدًا بشكل كلي على الراتب، والهبات ، والعطايا الدورية، للدولة الريعية .

•من أسباب الصراع الليبي «السلطة» كنتيجة لحالة الفراغ التي خلفها سقوط النظام.

•فشل الأمم المتحدة في اتخاذ خطوات عملية لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، واستيعاب مختلف الفصائل، وعدم الدفع باتجاه تشكيل مؤسسات أمنية؛ قادرة على ضبط الأمن وفوضى السلاح.

•سطوة العامل الخارجي في الأزمة الليبية، وارتفع مستوى التدخلات الدولية في الصراع الليبي في الفترات الأخيرة (34).

الفصل الثالث: أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار في ليبيا.

برزت أزمة الهوية الوطنية في ليبيا عقب الاستقلال 1951، ولم تنته حتى بعد ثورة فبراير 2011 (35) . فقد بقيت تراكمات العقود السابقة هي الثقافة المهيمنة، التي ألقت بظلالها على الحياة السياسية، وأنتجت أحزابا هشة، ومؤسسات مجتمع مدني غير قادرة على إحداث تغييرات حقيقية، أو التفاعل مع الأحداث الجارية بالشكل المطلوب، وانتخابات أفرزت ناخبين لم يتمكنوا من ترجمة طموحات ناخبيهم، وسلوكيات سياسية لنخب لم ترتق لتطلعات المواطنين، كما ظهرت سياسة الإقصاء والتهميش للعديد من المناطق، والمكونات الاجتماعية، ومن ثم عرقلة التحول الديمقراطي، وفشل قادة المراحل الانتقالية في النهوض بالبلاد، والخروج من المراحل الانتقالية المتتالية، فقد نهجت النخب السياسية عقب 2011 نفس سياسة النظام السابق؛ مستخدمة المال السياسي وعوائد النفط في دعم وتشكيل التحالفات، ودعم الميليشيات والمجموعات المسلحة بكافة مشاربها وتوجهاتها، ومن ثم فقد أصبح الولاء والانتماء رهينا لتوجهات قبلية وحزبية ومناطقية؛ الأمر الذي زاد من تفاقم أزمة الهوية الوطنية والانقسام داخل المجتمع الليبي(36) .

أولاً: الصراع السياسي وأزمة الهوية الوطنية.

أدى غياب الهوية الوطنية الجامعة إلى أزمة الاندماج، ما تسبب في التشظي الاجتماعي والسياسي والثقافي، وأفرز العديد من الصراعات، والنزاعات التي وقعت تحت دوافع نزاع الهويات (الأثنية والمناطقية والقبلية والجهوية)(37) . في هذا السياق شهد الجنوب الليبي الذي يتميز بتنوع عرقي وقبلي كبير العديد من التحولات، التي

أدت إلى تفجر الصراع الاثني في العديد من المدن، وأغلب تلك القبائل لها امتدادات في دول الجوار العربي والأفريقي، لا سيما المحاميد، والقذاذفة، وورفلة من العرب، والطوارق، والتبو، والأمازيغ؛ ما أوجد قبائل لها خصوصياتها الثقافية واللغوية، وعاداتها وتقاليدها الخاصة، التي دخلت في حروب ونزاعات متتالية. التبو والزوية، وبين الطوارق والتبو، وبين أولا سليمان والقدادفة، وبين التبو وأولاد سليمان. ظل الجنوب الليبي طيلة السنوات الماضية صفيحا ساخنا(38)؛بسبب السياسات الخاطئة قبل 2011، وبعدها إلى تعميق أزمة الهوية والاندماج الاجتماعي، فبدل المعالجات العميقة للأزمة ،وإشاعة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كانت تلك السياسات خاضعة لتأثيرات وانتماءات ضيقة، ومن ثم فقد كانت أحد أبرز معوقات ترسيم الهوية الوطنية، التي تعترف بالثقافات والهويات المتعددة داخل كيان الوطن الواحد، بل اعتمدت على سياسات الإقصاء والتهميش، ومحاولة إلغاء الأخر، وسياسة التحيز لنوع من الهويات، ما أدى إلى أزمة انفلات الانتماءات الفرعية، وتفجر الصراعات والعنف في مسألة إثبات الهوية التي يحتمي في ظلها الناس ويدافعون عنها(39) .

والسؤال هو كيف يمكن للهويات التي تشكل بؤر توتر، وصراع وحروب أهلية، أو جسر لعبور أجندة واستراتيجيات دولية أن تتعايش مع بعضها ؟ .

يفترض في البداية ضرورة بلورة ملامح ومكونات الهوية الوطنية الجامعة للدولة؛ لتأسيس أرضية التوافق والانسجام بين كافة المكونات الاجتماعية، إن تعدد الهويات الجزئية وتفرعها لا يعتبر عائقا أو مُشكلا؛ لأن التعدد والتنوع الهوياتي يعد أمرا إيجابيا وطبيعيا، المُشكلة ليست في الاختلاف بل في النظر إليه من الطرف الأخر، إن العلاقة بين الهويات الفرعية على أسس الحوار، والاحترام المتبادل، والمشاركة، والمساواة، وصولا إلى مبدأ المواطنة التي تمكن من تعايش الهويات تحت مظلة الهوية الوطنية الكلية، وذلك لا يتحقق إلا في ظل وجود عناصر الدولة وحاكميتها، وسيادتها على كامل ترابها، وامتلاكها شرعية ممارسة السلطة، فشرعية السلطة ترفض وجود تعدد مرجعيات النفوذ والسلطة، لأن توافر القوة لدى الهويات المختلفة يجعلها تنأى عن الهوية الوطنية، وتسعى للاستقلال عنها، وتدخل في مواجهات عنيفة مع الهويات الأخرى؛ لأن عناصر القوة مشاعة(40) .

ثانياً: الهوية الوطنية وإعادة بناء الدولة:

من أهم المراحل المصيرية في بناء الدول هي البدايات الأولى لمرحلة التحول الديمقراطي للدول – من النظم الغير ديمقراطية إلى النظم الديمقراطية –، الذي يرفع من سقف المطالب الفئوية والهويات الجزئية على الهوية الوطنية الجامعة «الوعاء الذي تذوب

فيه جميع الهويات الفرعية، ما يؤدي إلى تنامي وقوة الأخيرة – الهويات الفرعية –، إذ يلجأ الأفراد إلى انتماءاتهم الفرعية لتقويتها في المنافسة أو الصراع»، وهو الأمر الذي يجعل من حدة الصراعات الداخلية عالية، وساخنة جدا خاصة في ظل التجاذب الداخلي والخارجي؛ ما يزيد من حدة الصراع الأهلي الذي يأخذ مجرى تصاعدي؛ ليدمر مقدرات المجتمع، ويُضيع وفرصة بناء الدولة. إن البدء في تمكين الهوية الوطنية للمجتمع الليبي؛ كبنية تأسيسية تستوعب وتمزج الهويات الجزئية الأخرى في كيان واحد منظم وموجه؛ لتحقيق المصالح العليا للدولة الوطنية، وتحويل التنوع الطبيعي للمجتمع إلى ثروة وطنية لنهضة المجتمع، وتحويل الصراع إلى احتشاد منظم نحو بوصلة وطنية واحدة، ونزع فتيل المفجر النفسي لدى الهويات الفرعية على مستقبله خشية الإقصاء، والتهميش لحقوقه لابد لها من الاستناد إلى منظومة مرتكزات أساسية أهما:

•الاستناد إلى الوجود التاريخي للهويات الفرعية كأحد المكونات التاريخية لهذا المجتمع.

•اللغة والتراث والقيم والتاريخ المشترك، ورؤيته المجتمع لأهدافه المستقبلية.

•الاعتراف بالهويات الفرعية مع حقها في المواطنة الحقيقة، متساوية الحقوق والواجبات مع الجميع. بما يقنعهم عمليا بأن قيمة ومكانة الوطن أعلى وأهم من الهويات الفرعية، وأن قيمة الهويات الجزئية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الهوية الوطنية الجامعة، التي تحقق القناعة الداخلية بضرورة تقديم الهوية الوطنية على الهويات الفرعية.

•إعلاء القيم المشتركة لكافة مكونات المجتمع الليبي، المتمثلة نقطة الارتكاز في بناء المجتمع الواحد بمختلف تكويناته المتنوعة.

– ممارسة جميع أبناء المجتمع لكافة عاداتهم الاجتماعية والتاريخية الخاصة بحرية كاملة، مع الاعتراف الكامل للدولة بهذه العادات والاحتفالات، وتكافؤ الفرص أمام الجميع في تقلد كافة الوظائف والمراكز المختلفة دون تمييز؛ وفق قواعد المواطنة والكفاءة المهنية، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني بمجالاتها المختلفة.

وتتجلى المقاصد العليا للهوية الوطنية الجامعة في حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، والإرادة الشعبية، وبناء جسور قوية بين الوطن الواحد المبني على العدل والمساواة؛ تحقيقا للسلام والاستقرار والأمن داخل الدولة ؛ ما يضمن بناء جدار

منيع لصد أية محاولات للنيل من وحدة وتماسك وقوة المجتمع عبر فزاعة الهويات الجزئية(41) .

ثالثاً: أزمة الهوية في إطار الدولة الوطنية.

لا يمكُن حلّ إشكالية الهوية الوطنية إلا ضمن كيان دولة المواطنة ،التي تنتفي فيها كل التناقضات والهويات الفرعية، وتبني مبدأ الاعتراف القائم على المساواة والعدل ، ودمج الهويات الفرعية من خلال سياساتٍ عميقة (ليس صهرها)، على أسس قانونيّة وحقوقيّة؛ تعترفُ لكلّ الهويات بحقوقها، السياسات المبنية على اللامركزية، والتي تعد حلاً لقضايا الهوياتِ الفرعيّة، فالاحتواءُ اللامركزي نقيض أسلوب الهيمنةِ، من خلال تشجيع ضم المجموعاتِ المختلفة، والقائم على مبدأ الحوار، وتعد اللامركزية أسلوباً فعّالاً لمسائل الهوية، كما تعتبر المصالحةُ أحد الأساليب الرئيسة لتضميدِ جراحات الذاكرة الوطنية، وتفعيل الوعي المجتمعي بأهميّة الوحدة الوطنيّة، وتسكينِ الهواجس وإجراءات الثقة المتبادلة، فدولة المواطنة هي الأقدر على احتضان تعددِ الهويات بشكل استراتيجيّ دائم، وليس من قبيلِ سياسة استيعابيّةٍ والمناورة السياسية، لأنّها دولة الهوية الجامعة والموحدة، ترعى الاختلاف وتمنع الخلاف، وتؤطر الحلول القانونية، والانتماء الإيجابي الإرادي لكل الهويات، والإقرار بأن الهويات الثقافيّة جزء من الهوية الوطنيّة الجامعة، وقبول الواقع الديمغرافي الحالي على أنّه نتيجة تاريخيّة، ووضع حد للاستعلاء.(42) .

الاستنتاجات:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول أزمة الهوية الوطنية في ليبيا، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

- إن الهوية الوطنية الليبية تواجه العديد من الإشكاليات، والتحديات والعوامل التي تعيق تحقيقها بالشكل الذي يحقق الاندماج والتماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية ويحقق الاستقرار الاجتماعي .

- أن ليبيا عانت أزمة الهوية منذ مرحلة مبكرة ما قبل الاستقلال، إلا أنها ظلت كامنة لفترة طويلة من الزمن .

- المجتمع الليبي مجتمع قائم أساسًا على القبيلة، التي تمثل حجر الزاوية في الدولة الليبية، وتتوزع القبائل التي تستوطن ليبيا من حدود مصر إلى الساحل الليبي، وصولًا إلى تونس، وتمتد في عمق الصحراء.

•التركيبة الاجتماعية أثرت على مجريات الحياة السياسية للدولة الليبية عقب الاستقلال؛ بسبب التباينات القبلية والعصبية بين الأقاليم، ما تسبب في فشل الدولة الليبية في جمع الليبيين تحت لواء هوية وطنية جامعة.

•تبلورت أزمة الهوية الوطنية في ليبيا بعد أحداث فبراير 2011 . فعندما انهار النظام سقطت الدولة برمتها في حادثة تُظهر مدي هشاشة تدني مستوى الوعي بالهوية الليبية الجامعة، وعدم تجذرها بين مكونات المجتمع، فقد ظهر بديلا عنها مكونات الشخصية البدائية؛ كالقبيلة والمدينة والإقليم والمجموعات العرقية الأخرى .

•أزمة الهوية الوطنية في ليبيا لم تكن أسبابها آنية، بل كانت كامنة في المجتمع الليبي حتى بعد الاستقلال، فالدولة في ليبيا سارت في غير طريق الديمقراطية والمواطنة.

- تاريخيا مفهوم الدولة في ليبيا لم يعش طويلا. فبمجرد وصول القذافي للسلطة فكك مؤسسات الدولة الهشة، وساهمت سياساته في ظهور أزمة هوية، وشكلت عامل تدمير للدولة الليبية، فقد أسس القذافي مفاهيم جديدة للحكم، كما كان لسياساته أثارًا وخيمةً على الاستقرار، والانسجام الاجتماعي، فقد أدت سياسة الإقصاء والتهميش، وتأليب الأحياء والجماعات ضد بعضها البعض، وفشل في تطوير مؤسسات وطنية حقيقية، وتعمد إبقاء الجيش الوطني ضعيفاً؛ لمنع ظهور منافسين محتملين يمكن أن يتحدوا ضد سلطته؛ ما تسبب في ظهور أزمة هوية ألقت بظلالها على جميع نواحي الحياة، وأدت بتراكماتها على مدار عقود إلى الأزمة الليبية الحالية.

•خلق انهيار نظام القذافي تأزم الأوضاع الأمنية، وتركا فراغاً سياسياً في البلاد، وانتشرت التشكيلات المسلحة، وتزايدت حدة الانقسامات والاستقطابات السياسية، بين الفرقاء الليبيين، وتغلبت الولاءات القبلية، والجهوية والمناطقية، على الولاء الوطني .

•إن تنامي ظاهرت النزاعات المسلحة، واتساع دائرة المخاطر التي تهدد أمن المجتمع؛ يشكل خطراً على الوحدة الوطنية، والنسيج الاجتماعي في ليبيا؛ ويتسبب في تزايد حدة أزمة الهوية الوطنية، التي تجمع الليبيين حول أهداف وطنية .

التوصيات:

1- إقامة حوار وطني لبناء قواعد ثقة متبادلة بين مكونات المجتمع الليبي، وتبني مشروع وطني حقيقي للمصالحة المجتمعية، تؤطر للوحدة الوطنية.

2- قيام دولة المواطنة، والقانون والعدالة، والتعددية، وتكافؤ الفرص؛ لحفظ الحقوق والحريات العامة لكل أفراد المجتمع دون تمييز .

3- تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن، وروح التسامح الاجتماعي، ورفض التعصب واحترام الأخر، وتعزيز البناء القيمي والأخلاقي للفرد؛ لأن فقدان هذا الانتماء يمكن توظيفه سلبياً في العنف، والصراعات والحروب الأهلية .

4- تقديم قراءة واقعية للتراث الثقافي والحضاري والتاريخي للوطن؛ تتماشى والتحولات الجديدة، والخصوصية الثقافية، والتلاقي الثقافي لأبناء المجتمع الواحد، على أن لا تشكل تلك الخصوصية خرقًا لمسلمات الوطن، وفي إطار الهوية الوطنية الجامعة، ولا تتناقض مع الدين الإسلامي الحنيف.

5- التوزيع العادل للثروات، والعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالتساوي، بين المناطق؛بما يعزز صهر المكونات الاجتماعية المختلفة في بوتقة الوطن الواحد والشعور بالانتماء، انطلاقًا من اعتبار الوطن جسدًا واحدًا وكيانًا متكاملا .

6- ضرورة توحيد الخطاب السياسي والإعلامي، بأن يكون خطاباً وطنياً موحداً، وليس خطاباً ضيقاً، والابتعاد عن خطاب الكراهية، نظراً لما له من انعكاسات سلبية؛ تؤدي إلى توليد المزيد من حالة الاحتقان بين أبناء الشعب الواحد.

7- الحد من التدخلات السياسية الدولية، التي تساهم تدخلاتها في تعقيد الهوية الوطنية الليبية وزيادة إشكالياتها.

8 - طرح برنامج وطني للمواطنة، واعتبار رابطة المواطنة هي المعيار المشترك؛ من أجل الخروج من هذه الأزمة، وأن يكون هناك حوار صريح، وهادف، وجدي، بين مكونات المجتمع الليبي؛ لإرساء أسس وطنية تستند إلى الموروث الثقافي والحضاري والتاريخي؛ تكون قادرة على إعادة اللُحمة إلى المجتمع الليبي.

الهوامش:

1- هويدا عدلي، الشباب العربي والهوية والعولمة، جدليات القبول والفض، مجلة شئون عربية، العدد (132) 2007. ص 89.

2- محمود المنياوي، أفريقيا: ليبيا سؤال الهوية ومخاطر التقسيم، موقع فكر الإلكتروني، 2014، على الرابط التالي: ليبيا سؤال الهوية و مخاطر التقسيم http:/// fekronline.com/index.php/article

3- سلوى بن جديد، العولمة والرأسمالية. وحدة المشهد الحضاري العالمي على حساب الهوية الوطنية، مجلة السياسة الدولية، العدد (192) 2013. ص 58.

4- إعادة بناء الهوية الوطنية السورية. 2018. ص 5.

5- ماجد الصمادي، الهوية الوطنية والهويات الفرعية القاتلة، 2020، شبكة التواصل الإلكتروني: https://www.ammonnews.net/article/534395

6- إبراهيم الحيدري، المكونات الاجتماعية والثقافات الفرعية، صحيفة إيلاف الإلكترونية، العدد7330، مايو 2021 . https://elaph.com/Web/ ElaphWriter/2009/10/497468.html

7- مروان المعشر، الهوية والمواطنة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (14225)، نوفمبر 2017،

8- لاورا اوفرماير ، الحرب الأهلية في ليبيا . بناء دولة مستقرة مرهون بخلق هوية، ترجمة رائد الباش، موقع قنطرة، 2015، الرابط التالي: الحرب الاهلية في ليبيا مرهون ببناء هوية وطنية https://ar.qantara.de/content/

9- فاتن أحمد برهم الجرف، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2017، ص 79 وما بعدها.

10- الفاتح رجب قدارة، الدولة العثمانية في آثار الشيخ الزاوي، المجلة الجامعية، العدد (16) المجلد الرابع، 2014، كلية الآداب. جامعة الزاوية، ص 10 وما بعدها.

11- المولدي الأحمر، الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 292 .

12- عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية. دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط (5) 2009، ص 151.

13- صلاح الجابري، الاستشراف، قراءة نقدية، دار الأوائل، دمشق، 2009، ص 19، 20.

14- طالب الدغيم، التأثيرات الكولونية في بناء الهوية الوطنية في ليبيا، مركز إدراك للدراسات، 2020، ص 12 وما بعدها.

15- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، العدد (13) 2017، ص 4 وما بعدها.

16- طالب الدغيم، مرجع سابق.

17- فاتن أحمد برهم الجرف، أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي، أطروحة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2017، ص 79 وما بعدها.

18- عبد الرحمن شلقم، الهوية ليبيا التي لا نعرفها، صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، ديسمبر 2018، على الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/1485436/عبد-الرحمن-شلقم/الهوية-ليبيا-التي-لا-نعرفها.

19- سالم العوكالي، الليبيون والهوية، 2018، الرابط : http://alwasat.ly/news/opinions/199612?author=1

20- أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، فريق الأزمات العربي، العدد الثالث عشر، مارس 2017،

21- سالم العوكالي، الليبيون والهوية، 2018، الرابط :

http://alwasat.ly/news/opinions/199612?author=1

22- ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة السياسة والدولية، العدد 18، بغداد، 2011

23- لطيفة حسين الكندري، نحو بناء هوية وطنية للناشئة، ط1، المركز الإقليمي للطفولة والأمومة، الكويت، 2007.

24- ظاهر محسن هاني واحمد جاسم مطرود، الهوية العراقية بين المواجهة والخضوع، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد (2)، 2013.

25- برهان غليون، نظام الطائفية. من الدولة إلى القبيلة، المركز الثقافي العربي. بيروت، 1990، ص 88 وما بعده.

26- أحميدة على عبد اللطيف، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر، 2012، ص 19، 20.

27- مصطفى علوي، مهددات الأمن العربي: خريطة معقدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (201)، يوليو 2015.

28- أسامة عكنان، الدولة الليبية بين مفهوم الهوية الليبية والمكونات الثقافية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2019،

الدولة-الليبية-بين-مفهوم-»الهوية-الثقافية»-ومفهوم-»المكونات-الثقافية»المتنوعة
https://www.csds-center.com/article/

29- علي نوار، كيف يمكن حل الأزمة الليبية؟، موقع حفريات، 2020 . على الرابط التالي.

كيف-يمكن-حل-الأزمة-الليبية؟ / https://www.hafryat.com/ar/blog

30- طارق مقريسي، الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية، 2020، على الرابط التي :

https://africacenter.org/ar/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war

31- تم التوقيع بالأحرف الأولى على صيغة أولية لاتفاق الصخيرات في 11 يوليو 2015، وخلال الفترة بين الصيغتين المبدئية والنهائية، خضع الاتفاق للتحليل والتقييم، وتوقعت بعض الدراسات فشله بسبب الانقسامات الداخلية والتناقضات الخارجية. لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى:

Wolfram Lacher, Supporting Stabilization in Libya: The Challenges of Finalizing and Implementing the Skhirat Agreement, SWP Comment 2015/C 36, (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, July 2015).

32 - أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين ،مركز دراسات الشرق

الأوسط، فريق الأزمات العربي، العدد الثالث عشر، مارس 2017،

33 – محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع الليبي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية. جامعة القاهرة https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm

34- شبكة المعلومات الدولية:

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/11/10/كل-ما-يجب-أن-تعرفه-عن-الأزمة-الليبية

35- مالك أبو شهيوة، تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية، ومتطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي "الحالة الليبية"، مجلة عراجين، الإصدار الثاني، العدد التاسع، 2016 . ص

36- زاهي المغيربي، ونجيب الحصادين التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، تونس، 2014، ص 36، 39.

37- فضل عبد الله الربيعي، إشكالية الهوية وآثارها على الصراعات، مجلة دراسات اجتماعية، العدد (36) 2016، بغداد. العراق، ص 13 وما بعدها.

38- عيسى بغني، حقيقة الصراع في الجنوب، 2017، حقيقة-الصراع-في-الجنوب-الليبي https://www.eanlibya.com/

39- فضل عبد الله الربيعي، نفس المرجع السابق، ص 15 وما بعدها.

40- وجيه كواثري، الهوية والمواطنة والدولة: إشكال في وعي العلاقة أم في بنية الثقافة، مجلة التسامح، سلطنة عُمان، العدد (29) 2010، ص 12 وما بعدها.

41 – إبراهيم رمضان الديب، عبقرية الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، 2014، موقع الجزيرة الإلكتروني على موقع التواصل الاجتماعي الرابط التالي: عبقرية-الهوية-الوطنية-في-بناء-الدولة-2/5/5/2014/opinions/net.aljazeera.www//:https

42- عبد العزيز حمدوش، التعددية وآفاق حل أزمة الهوية، مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي، 2019، الرابط التالي: https://alawset.info/category/مفهوم-الهوية-والأقليات/